

لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

(١٢٥)

مَسْأَلَةٌ

فُجُورُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنِمِيَّةِ

وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأْلِيفُ

الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا مُحَمَّدِي بْنِ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

(ت ٦٧٦ هـ)

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

الدَّكْتُور عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ

أَسْرَمَ بِطَبْعِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْخَيْرِ مِنَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَمُجَبِّهَم

دَارُ النُّشْطَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ



مَحَبَّةُ بَيْعِ الْحَقُّونِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

شركة دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

استشر الشيخ رزقي وشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بيروت - لبنان ص ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧

فاكس: ٧٠٤٩٦٣ / ٩٦١١.. e-mail: bashaer@cyberia.net.lb



## المُقدِّمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. مَنْ يَهْدِ الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم.

أمّا بعد:

فهذه رسالة للإمام العالم، الورع الزاهد، شيخ الشافعية، المعوّل على فتاويه وأقواله: الشيخ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي رحمه الله، يتحدّث فيها عن حكم تخميس الغنائم، ويقرّر فيها وجوب التخميس، وأنه أمرٌ مُجمَعٌ عليه بين العلماء، ولذا فهو يتعجّب ممّن خالف في ذلك، وهو شيخه - تاج الدّين أبو محمد ابن سباع الفزاري الفرّكاح<sup>(١)</sup> - الذي

---

(١) هو: الإمام العلامة، شيخ الشافعية في زمانه وفقه الشام: تاج الدّين أبو محمد، عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البصري، المصري الأصل، الدمشقي، الشافعي، الفرّكاح (لأنه كان مفركح الساقين، أي: فيهما اعوجاج). وُلِدَ سنة (٦٢٤هـ). سمع من: ابن الزبيدي وابن اللّتي وابن الصلاح وعلم الدّين السخاوي وخلّاتق، وتفقه على: ابن الصلاح وعز الدّين ابن عبد السلام، وبرع في المذهب وهو شاب، وسمع منه ولده برهان الدّين، وابن تيمية، والمزي وغيرهم، واشتغل عليه النووي لمّا قدم من بلده (نوى).



يرى أنَّ أمر الغنيمة راجعٌ إلى الإمام، يفعل ما يراه مصلحةً ويعتقده  
قربة<sup>(١)</sup>، وربما شدّد النووي - رحمه الله - في بعض المواضع عليه؛  
لأنَّ الأمر كما قال الذهبي رحمه الله - في «المعجم المختص»<sup>(٢)</sup> -:  
«وكان بينه وبين النواوي وحشةٌ؛ كعادة النظراء» اهـ.

فالرسالة في حقيقتها ردٌّ على تاج الدين الفرّكاح، ومن الملاحظ أنَّ

---

= قال القطب اليونيني: «كان - رحمه الله - عنده من الكرم المفرط، وحسن  
العشرة، وكثرة الصبر والاحتمال، وعدم الرغبة في التكثر من الدنيا، والقناعة  
والإيثار، والمبالغة في اللطف، ولين الكلمة والأدب؛ ما لا مزيد عليه، مع  
الدين المتين، وملازمة قيام الليل والورع...» اهـ.

وقال الذهبي: «فقيه الشام، انتهت إليه رئاسة المذهب، وكان من أذكى العالم،  
وممن بلغ رتبة الاجتهاد، ومحاسنه كثيرة...». قال: «وكان أكبر من النووي  
بسبع سنين، وكان أفقه نفساً، وأذكى قريحةً، وأقوى مناظرةً من الشيخ محيي  
الدين بكثير، ولكن كان الشيخ محيي الدين أنقل للمذهب وأكثر محفوظاً منه» اهـ.  
وقال الذهبي - أيضاً - في «المعجم المختص»: «وكان بينه وبين النواوي وحشةٌ؛  
كعادة النظراء» اهـ. من تصانيفه: «الإقليد لدرء التقليد» شرحاً على التنبيه، ولم يتمّه،  
وله «اختصار الموضوعات» لابن الجوزي، و«شرح الورقات» في الأصول،  
و«الفتاوى»، و«التاريخ». توفي سنة (٦٩٠هـ) ودُفن بمقبرة باب الصغير.  
انظر: «فوات الوفيات» للكتبي (٢/٢٦٣ - ٢٦٥)، و«البداية والنهاية»  
(١٣/٣٤٤) - ط ٣ - دار الكتب العلمية -، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهاب  
(٢/١٧٣ - ١٧٦)، بتحقيق الدكتور الحافظ عبد العليم خان - ط عالم الكتب -،  
و«شذرات الذهب» (٥/٤١٣، ٤١٤).

(١) انظر: «مسألة الغنائم» لابن الفرّكاح (ص ٢٦، ٢٧)، بتحقيق الدكتور عبد الستار  
أبو غدة - ط دار البشائر الإسلامية -، ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر  
بالمسجد الحرام، برقم (٩٠).

(٢) (ص ١٣٦).



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

(١٢٥)

# مَسْأَلَةٌ فُجُورِ بَحْمَيْسِ الْخَنِيمَةِ وَقِسْمِ بَاقِيهَا

تَأَلَّفُ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا مُحَمَّدِي بْنِ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

(ت ٦٧٦ هـ)

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

الدَّكْتُور عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ

أَسَرُّهُ بِطَبْعِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْخَيْرِ مِنَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَمُجَبِّهِمُ

دَارُ النُّشْطِ الْإِسْلَامِيَّةِ



## المُقدِّمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. مَنْ يَهْدِ الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم.

أمّا بعد:

فهذه رسالة للإمام العالم، الورع الزاهد، شيخ الشافعية، المعوّل على فتاويه وأقواله: الشيخ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي رحمه الله، يتحدّث فيها عن حكم تخميس الغنائم، ويقرّر فيها وجوب التخميس، وأنه أمرٌ مُجمَعٌ عليه بين العلماء، ولذا فهو يتعجّب ممّن خالف في ذلك، وهو شيخه - تاج الدّين أبو محمد ابن سباع الفزاري الفرّكاح<sup>(١)</sup> - الذي

---

(١) هو: الإمام العلامة، شيخ الشافعية في زمانه وفقه الشام: تاج الدّين أبو محمد، عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البدري، المصري الأصل، الدمشقي، الشافعي، الفرّكاح (لأنه كان مفركح الساقين، أي: فيهما اعوجاج). وُلِدَ سنة (٦٢٤هـ). سمع من: ابن الزبيدي وابن اللّتي وابن الصلاح وعلم الدّين السخاوي وخلّاتق، وتفقه على: ابن الصلاح وعز الدّين ابن عبد السلام، وبرع في المذهب وهو شاب، وسمع منه ولده برهان الدّين، وابن تيمية، والمزي وغيرهم، واشتغل عليه النووي لمّا قدم من بلده (نوى).



ويلقب بمحيي الدين، لكن قال السخاوي: «قال اللخمي: وصح عنه أنه قال: لا أجعل في حلٍّ من لقّبي محيي الدين» اهـ<sup>(١)</sup>.

وُلِدَ في العشر الأوسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة.

وقد نزل جده حزام في (الجولان) بقرية (نوى) التي هي قاعدتها من أرض حوران من أعمال دمشق.

فالنووي: نسبة إلى (نوى)، ويجوز النسبة إليها - أيضاً - بالألف: نواوي على خلاف الأصل. قال السخاوي: «وبإثباتها وحذفها قرأته بخط الشيخ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

والدمشقي؛ لأنه أقام بدمشق نحواً من ثمانية وعشرين عاماً<sup>(٣)</sup>.

لم يتزوج رحمه الله، وكان في لحيته شعرات بيض، وعليه سكينَةٌ ووقار<sup>(٤)</sup>.

---

= أحمد شفيق دمج، نشر دار ابن حزم بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.  
ثم هناك كتب التراجم العامة التي توجد فيها ترجمة الإمام النووي رحمه الله، وهي كثيرة، ومنها: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٧٠ - ١٤٧٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٣٩٥ - ٤٠٠)، و«طبقات الشافعية» للإسنوي (٢/ ٢٦٦، ٢٦٧)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٥/ ٣٥٤ - ٣٥٦)، ط دار المسيرة، بيروت، و«الأعلام» للزركلي (٨/ ١٤٩، ١٥٠)، وغيرها.

(١) «المنهل العذب» (ص ٣٦).

(٢) انظر: «المنهل العذب» (ص ٣٥).

(٣) انظر: «تحفة الطالبين» (ص ٣٧ - ٤١).

(٤) «شذرات الذهب» (٥/ ٣٥٦).



## ٢ - فضله ومنزلته :

قال الشيخ تاج الدين السبكي عنه في «طبقاته» : «أستاذ المتأخرين، وحجة الله على اللاحقين : ما رأت الأعين أزهد منه في يقظة ولا منام، ولا عاينت أكثر أتباعاً منه لطرق السالفين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام»<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي - رحمه الله - عنه : «محرر المذهب ومهذب، ومحققه ومرتبته. إمام أهل عصره علماً وعبادةً، وسيد أوانه ورعاً وسيادة»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن العطار : «قال لي المحدث أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي . . . كان الشيخ محيي الدين قد صار إليه ثلاث مراتب - كل مرتبة منها لو كانت لشخص، لشُدَّت إليه آباط الإبل من أقطار الأرض - :

المرتبة الأولى : العلم والقيام بوظائفه .

الثانية : الزهد في الدنيا وجميع أنواعها .

الثالثة : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» اهـ<sup>(٣)</sup>.

## ٣ - نشأته وطلبه للعلم :

لَمَّا بلغ عشر سنين، وكان بـ(نوى) الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي من أولياء الله تعالى، فرآه والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم وهو يهرب

---

(١) «المنهاج السوي» في ترجمة الإمام النووي، لجلال الدين السيوطي (ص ٢٧،

٢٨)، تحقيق أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) «المنهاج السوي» (ص ٢٦).

(٣) «تحفة الطالبين» (ص ١١٨).



منهم ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحالة. قال: فوقع في قلبي محبته.

وجعله أبوه في دكان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن.

قال الشيخ ياسين: فأتيت الذي يقرئه القرآن، فوصيته به وقلت له: هذا الصبي يُرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم، وينتفع الناس به. فقال لي: أمنجّم أنت؟! فقلت: لا، وإنما أنطقني الله بذلك.

فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام<sup>(١)</sup>.

قال النووي: «فلما كان عمري تسع عشرة سنة، قدم بي والدي إلى دمشق في سنة تسع وأربعين، فسكنت المدرسة الرواحية، وبقيت نحو سنتين لم أضع جنبي إلى الأرض، وكان قوتي فيها جراءة المدرسة لا غير».

قال: «وحفظت (التنبيه) في نحو أربعة أشهر ونصف، وحفظت ربع العبادات من (المهذب) في باقي السنة».

قال: «وجعلت أشرح وأصحح على شيخنا الإمام العالم الزاهد الورع، ذي الفضائل والمعارف، أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي الشافعي رحمه الله، ولازمته فأعجب بي؛ لما رأى من اشتغالي وملازمتي وعدم اختلاطي بالناس، وأحبّني محبةً شديدةً، وجعلني أعيد الدرس في حلّفته لأكثر الجماعة» اهـ<sup>(٢)</sup>.

قال ابن العطار: «وذكر لي الشيخ - قدّس الله روحه - قال: كنت أقرأ كل يوم اثني عشر درساً على المشايخ - شرحاً وتصحيحاً -: درسين

(١) «تحفة الطالبين» (ص ٤٣، ٤٤).

(٢) «تحفة الطالبين» (ص ٤٤ - ٤٧).



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

(١٢٥)

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْخَنِيْزَمِيِّ  
وَقِسْمُ بَاقِيهَا

تَأْلِيفُ

الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِيِّ الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا مُحَمَّدِي بْنِ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

(ت ٦٧٦ هـ)

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

الدَّكْتُور عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ

أَسْرَمَ بِطَبْعِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْخَيْرِ مِنَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَمُجَبِّهَم

دَارُ النُّشُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ



#### ٤ - شيوخه :

قرأ على جماعة من الشيوخ :

منهم : العلامة القاضي أبو الفتح عمر بن بُنْدَار بن عمر التفليسي ، في الأصول .

ومنهم : الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية .

وأخذ الفقه عن شيخه الإمام أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد المغربي ثم المقدسي .

وعن الإمام المفتي أبي حفص عمر بن أسعد بن أبي غالب الرّبعي الإربلي . قال ابن العطار : «وكان شيخنا كثير الأدب معه ، حتى كنا في الحلقة يوماً بين يديه ، فقام منها ، وملاً إبريقاً ، وحمله بين يديه إلى الطهارة ، رحمهما الله ورضي عنهما»<sup>(١)</sup> .

وسمع الحديث عن كثير من الشيوخ<sup>(٢)</sup> .

#### ٥ - تلاميذه :

أخذ عن النووي - رحمه الله تعالى - تلاميذٌ كثيرون ، من أبرزهم : الشيخ علاء الدين ابن العطار ، والشيخ شمس الدين ابن النقيب ، والحافظ جمال الدين الميزي ، وقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة ، والعلامة رشيد الدين الحنفي ، والمحدث أبو العباس بن فرح الإشيلي ، وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) «تحفة الطالبين» (ص ٥٦) .

(٢) انظر : «تحفة الطالبين» (ص ٥٥ - ٥٦ ، ٦٠ - ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦) و«المنهاج السوي» (ص ٣٧ - ٤١) .

(٣) انظر : «تحفة الطالبين» (ص ٦٧) ، و«المنهاج السوي» (ص ٥٢) .



#### ٤ - شيوخه :

قرأ على جماعة من الشيوخ :

منهم : العلامة القاضي أبو الفتح عمر بن بُنْدَار بن عمر التفليسي ، في الأصول .

ومنهم : الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية .

وأخذ الفقه عن شيخه الإمام أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد المغربي ثم المقدسي .

وعن الإمام المفتي أبي حفص عمر بن أسعد بن أبي غالب الرّبعي الإربلي .  
قال ابن العطار : «وكان شيخنا كثير الأدب معه ، حتى كنا في الحلقة يوماً بين يديه ، فقام منها ، وملاً إبريقاً ، وحمله بين يديه إلى الطهارة ، رحمهما الله ورضي عنهما»<sup>(١)</sup> .

وسمع الحديث عن كثير من الشيوخ<sup>(٢)</sup> .

#### ٥ - تلاميذه :

أخذ عن النووي - رحمه الله تعالى - تلاميذٌ كثيرون ، من أبرزهم :  
الشيخ علاء الدين ابن العطار ، والشيخ شمس الدين ابن النقيب ، والحافظ جمال الدين الميزي ، وقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة ، والعلامة رشيد الدين الحنفي ، والمحدث أبو العباس بن فرح الإشيلي ، وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) «تحفة الطالبين» (ص ٥٦) .

(٢) انظر : «تحفة الطالبين» (ص ٥٥ - ٥٦ ، ٦٠ - ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦) و«المنهاج السوي» (ص ٣٧ - ٤١) .

(٣) انظر : «تحفة الطالبين» (ص ٦٧) ، و«المنهاج السوي» (ص ٥٢) .



وهو كثيرٌ جداً، ومنها المخطوط الموجود لكنه ليس بمطبوع، وهو قليل، ومنها ما هو في حكم المفقود وهو كثيرٌ جداً أيضاً.

قال ابن العطار: «ولقد أمرني مرةً بجمع<sup>(١)</sup> نحو ألف كراسٍ بخطه، وأمرني أن أقف على غسلها في الوراقة، وخوفني<sup>(٢)</sup> إن خالفت أمره في ذلك، فما أمكنتني إلا طاعته، وإلى الآن في قلبي منها حسرات» اهـ<sup>(٣)</sup>.

( أ ) من مؤلفاته المطبوعة :

١ - «روضة الطالبين وعمدة المفتين»: وهو مختصر الشرح الكبير للرافعي. قال السيوطي<sup>(٤)</sup>: «وهي عمدة المذهب الآن».

وقال الإسنوي في «المهمات»: «وكانت أنفس ما تأثر من تصانيفه؛ لبركات أنفاسه...»<sup>(٥)</sup>.

٢ - «المجموع شرح المذهب»: للإمام الشيرازي، وصل فيه إلى أثناء الربا.

قال الإسنوي: «وهذا الشرح من أجل كتبه وأنفسها»<sup>(٦)</sup>.

٣ - «المنهاج»: في مختصر «المحرر» للرافعي، قال السيوطي: «وهو الآن عمدة الطالبين والمدرسين والمفتين»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) في «تحفة الطالبين» (ص ٩٥): «ببيع»، والتصويب من «المنهاج السوي» (ص ٦٥).

(٢) في «المنهاج السوي»: «وحلفني».

(٣) «تحفة الطالبين» (ص ٩٥).

(٤) «المنهاج السوي» (ص ٥٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) «المنهاج السوي» (ص ٥٦).

(٧) «المنهاج السوي» (ص ٥٧).



وقال العلامة جمال الدين ابن مالك: «والله، لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لحفظته»، وأثنى على حسن اختصاره وعذوبة ألفاظه.

قال السيوطي: «ومن العجب أن الشيخ علاء الدين الباجي - شيخ السبكي - اختصر «المحرر» وسمّاه: «التحرير»، ومولده سنة مولد الشيخ محيي الدين، وانظر ما بين المختصرين شهرةً واعتماداً»<sup>(١)</sup>.

٤ - «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»: قال السخاوي عنه: «وهو عظيم البركة»<sup>(٢)</sup>.

٥ - «المسائل المنثورة»: قال السيوطي: «وهي المعروفة بالفتاوى، وصنفها غير مرتبة، فرتبها تلميذه ابن العطار، وزاد عليها أشياء سمعها منه»<sup>(٣)</sup>.

٦ - «التبيان في آداب حملة القرآن»: قال السخاوي عنه: «وهو نفيس لا يُستغنى عنه، خصوصاً القارئ والمقرئ»<sup>(٤)</sup>.

٧ - «تهذيب الأسماء واللغات».

٨ - «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين»: وهو من أشهر كتبه وأعظمها نفعا.

٩ - «الأذكار»: ذكر السخاوي بأنه جليل لا يُستغنى عنه<sup>(٥)</sup>.

١٠ - «الأربعين»: وهي المعروفة بالأربعين النووية.

---

(١) «المنهاج السوي» (ص ٦٠).

(٢) «المنهل العذب» (ص ٥٥).

(٣) «المنهاج السوي» (ص ٦٥).

(٤) «المنهل العذب» (ص ٥٦).

(٥) «المنهل العذب» (ص ٥٦).



(ب) ومن مؤلفاته المخطوطة:

١ - «التحقيق»<sup>(١)</sup>: في الفقه، وصل فيه إلى صلاة المسافر، وذكر فيه - غالباً - ما في شرح «المهذب» من الأحكام، والخلاف على سبيل الاختصار، قال السخاوي: «وهو - كما قال ابن الملقن - نفيس». قال [أي: ابن الملقن]: وكأنه مختصر «شرح المهذب»، وقال في مقدمته: حصل عندي نحو مائة مصنف من كتب أصحابنا اهـ<sup>(٢)</sup>.

٢ - «الإشارات لما وقع في الروضة من الأسماء واللغات»: وهو دقائق «الروضة»: قال السيوطي: «كتب منها إلى أثناء الأذان» اهـ<sup>(٣)</sup>، وقال السخاوي: «إلى أثناء الصلاة، وهي نفيسة» اهـ<sup>(٤)</sup>.

٣ - مسألة في قسمة الغنائم<sup>(٥)</sup>، (وهي رسالتنا هذه).

وله مؤلفات كثيرة هي في حكم المفقود.

---

(١) قال الشيخ مشهور بن حسن في تحقيقه لـ «تحفة الطالبين» (ص ٨٥، ٨٦): «منه نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، برقم (١/٣٥٤ - مجاميع)، وذكر مفرسوها أنها نسخة وحيدة، منها صورة في خزانة كتبي...» اهـ.

وذكر الدكتور أحمد الحداد في كتابه «الإمام النووي» (ص ١٥١): «وقد عثرت بحمد الله تعالى على صورة من مخطوط له في مكتبة جامعة برنستون الأمريكية، ويبدو من الصورة التي بين يدي: أن الأصل المخطوط ذو خط رديء تستوجب قراءته التكلف والعناء» اهـ.

(٢) «المنهل العذب» (ص ٦٠).

(٣) «المنهاج السوي» (ص ٦٤).

(٤) «المنهل العذب» (ص ٥٧، ٥٨).

(٥) انظر: «المنهل العذب» (ص ٥٩).



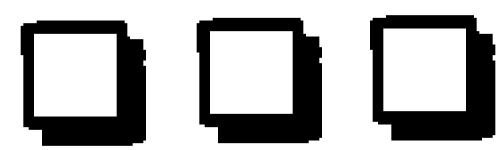
قال السخاوي - رحمه الله - : «فهذه نحو من خمسين مصنفاً، كل ذلك - كما قال الأدفوي - في زمن يسير، وعمر قصير» اهـ<sup>(١)</sup>.

#### ٩ - وفاته :

توفي - رحمه الله - في الثلث الأخير من ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من رجب، سنة ست وسبعين وستمائة، بـ (نوى)، وصُلِّيَ عليه صبيحةً هذه الليلة في جامع دمشق<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن العطار: «فتأسف المسلمون عليه تأسفاً بليغاً، الخاصُّ والعامُّ، المادحُ والذَّامُّ، ورثاه الناس بمراثي كثيرة» اهـ<sup>(٣)</sup>.

رحم الله تعالى الإمام النووي رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته في الفردوس الأعلى، مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقا.



---

(١) «المنهل العذب» (ص ٦٣).

(٢) انظر: «تحفة الطالبين» (ص ٤٢).

(٣) انظر: «تحفة الطالبين» (ص ١٠٠).



## وصف النسخة المخطوطة

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسخة وحيدة، مصورة من مكتبة (تشستربتي)، وهي ضمن مجموع برقم (٣٤٨٦)، من (ق ٦٤ - ٨٨)، وهي منسوخة سنة (٧٢٣هـ).

وتقع النسخة في (٢٤) ورقة، وعدد أسطرها (١١) سطراً، وهي بخط نسخ واضح.

وقد قمتُ بنسخ صورة المخطوط أولاً، ثم علّقت تعليقات مختصرة على ما يحتاج إلى تعليق، سائلاً المولى الكريم أن يرزقني الإخلاص والقبول، إنه خير مسؤول.









نماذج صور من المخطوط

٩٩٩  
مَيْلُ حُجُوبِ

تجسس الغنم وقسم بابها

تَلَيْفُ الْإِمَامِ

العلامة افضل المسخرين محي الدين ابي بكر عجي  
ابن شرف النواوي الشافعي نور الله جفاته

وحواب الامام تاج الدين عبد الرحمن بن  
الملعب بالقرطاج

صورة صفحة الغلاف



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العامل المصدق في الدين محمد بن  
الحسين الذي اعز الله اسلامه وادخله عباده طرق الحكم  
ونصب له من رجوه الله ما يميز الحلال من الحرام  
واشتهر ان طلاله الا الله وحده لا شريك له واتخذوا  
عمره عبده ورثته صلوات الله عليه وسلم اما بعد فقد  
حال ما يلبون عن حكم الغناء المنقول له بالاجاصه  
بالتهتم من اموال الكفاية الجوارية والضبيار والادب  
والامان اذ لم يعم ولم يقتصر الصنفه الشرعيه ولم  
يبن الهمام قال قبل الاعسام من احداثها في  
هي حلال ثم نصيب اليه واحياه به فلت احزاب

انه اما اجل منها الشلب للقاء بشرطه والاصل  
منها في دار الحرب وقيل الوصول الى دار  
الاسلام ولا التعارف الادب بشرطه والاصل  
بشرطه وما شواه لاجل الاجل اخذ منه ولا اجل  
وط استقام ولا الاستماع بهن عقليه وطينه  
وعبد دال وسبب الخرم ضيقان صرهما عدم الغنى  
الشرعيه والماي عدم الغنى فان الغنى والقسم  
واجاب بانواع المتلق وان اصله وادخله  
الغنى مستحقه ورجعية التمس من الغنى فان  
ولي غير ذلك من فضيل مسائل التمس فله غير ذلك  
اصل اجاعهم على وجوب اصل الغنى ولا



(ب) ومن مؤلفاته المخطوطة:

١ - «التحقيق»<sup>(١)</sup>: في الفقه، وصل فيه إلى صلاة المسافر، وذكر فيه - غالباً - ما في شرح «المهذب» من الأحكام، والخلاف على سبيل الاختصار، قال السخاوي: «وهو - كما قال ابن الملقن - نفيس». قال [أي: ابن الملقن]: وكأنه مختصر «شرح المهذب»، وقال في مقدمته: حصل عندي نحو مائة مصنف من كتب أصحابنا اهـ<sup>(٢)</sup>.

٢ - «الإشارات لما وقع في الروضة من الأسماء واللغات»: وهو دقائق «الروضة»: قال السيوطي: «كتب منها إلى أثناء الأذان» اهـ<sup>(٣)</sup>، وقال السخاوي: «إلى أثناء الصلاة، وهي نفيسة» اهـ<sup>(٤)</sup>.

٣ - مسألة في قسمة الغنائم<sup>(٥)</sup>، (وهي رسالتنا هذه).

وله مؤلفات كثيرة هي في حكم المفقود.

---

(١) قال الشيخ مشهور بن حسن في تحقيقه لـ «تحفة الطالبين» (ص ٨٥، ٨٦): «منه نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، برقم (١/٣٥٤ - مجاميع)، وذكر مفرسوها أنها نسخة وحيدة، منها صورة في خزانة كتبي...» اهـ.

وذكر الدكتور أحمد الحداد في كتابه «الإمام النووي» (ص ١٥١): «وقد عثرت بحمد الله تعالى على صورة من مخطوط له في مكتبة جامعة برنستون الأمريكية، ويبدو من الصورة التي بين يدي: أن الأصل المخطوط ذو خط رديء تستوجب قراءته التكلف والعناء» اهـ.

(٢) «المنهل العذب» (ص ٦٠).

(٣) «المنهاج السوي» (ص ٦٤).

(٤) «المنهل العذب» (ص ٥٧، ٥٨).

(٥) انظر: «المنهل العذب» (ص ٥٩).



[illegible]

ولا كرم من له الحمد لله كما يلحقه كل مال وجهه وعز وجل لا اله الا الله  
الله عند اللقاء هذا يسأل حكم الغنائم على ما يشهد به فيها ركب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وشمل اهل صف العلاء ومعهم الغنائم اخلاقاً  
كبيراً مشهوراً وخصاً وفعل الله في ذلك ما لا نقول ولا عملهم  
بعضهم المال والعقار وروى عن بعضهم العقار وروى بعضهم  
على الكهجار جراح والاضلاع في ذلك كرم من جنهم بان  
جمع الف والفتية راجع الى رأى الامام بسفل فقه ما يراه  
مصلحة وبعضه فدية ما فعل الامام الواجب الطاعة  
شيء من ذلك فان غنم جابر او حكمة في ذلك ما ضابطاً  
وكل الامور في تلك الاموال جلالاتها لغنا واثبات في بطون  
بوجه هذه الاموال اشتقت افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

( ١٢٥ )

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْخَنِيْزِمِيِّ  
وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا مُحَمَّدِي بْنِ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

( ت ٦٧٦ هـ )

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقَ

الدَّكْتُور عَبْدَ الرَّؤُوفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ







#### ٤ - شيوخه :

قرأ على جماعة من الشيوخ :

منهم : العلامة القاضي أبو الفتح عمر بن بُنْدَار بن عمر التفليسي ، في الأصول .

ومنهم : الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية .

وأخذ الفقه عن شيخه الإمام أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد المغربي ثم المقدسي .

وعن الإمام المفتي أبي حفص عمر بن أسعد بن أبي غالب الرّبعي الإربلي . قال ابن العطار : «وكان شيخنا كثير الأدب معه ، حتى كنا في الحلقة يوماً بين يديه ، فقام منها ، وملاً إبريقاً ، وحمله بين يديه إلى الطهارة ، رحمهما الله ورضي عنهما»<sup>(١)</sup> .

وسمع الحديث عن كثير من الشيوخ<sup>(٢)</sup> .

#### ٥ - تلاميذه :

أخذ عن النووي - رحمه الله تعالى - تلاميذٌ كثيرون ، من أبرزهم : الشيخ علاء الدين ابن العطار ، والشيخ شمس الدين ابن النقيب ، والحافظ جمال الدين الميزي ، وقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة ، والعلامة رشيد الدين الحنفي ، والمحدث أبو العباس بن فرح الإشيلي ، وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) «تحفة الطالبين» (ص ٥٦) .

(٢) انظر : «تحفة الطالبين» (ص ٥٥ - ٥٦ ، ٦٠ - ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦) و«المنهاج السوي» (ص ٣٧ - ٤١) .

(٣) انظر : «تحفة الطالبين» (ص ٦٧) ، و«المنهاج السوي» (ص ٥٢) .



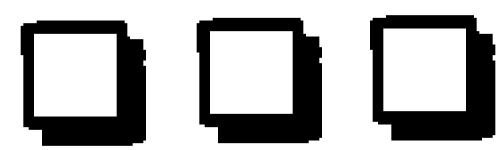
قال السخاوي - رحمه الله - : «فهذه نحو من خمسين مصنفاً، كل ذلك - كما قال الأدفوي - في زمن يسير، وعمر قصير» اهـ<sup>(١)</sup>.

#### ٩ - وفاته :

توفي - رحمه الله - في الثلث الأخير من ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من رجب، سنة ست وسبعين وستمائة، بـ (نوى)، وُصِّلِيَ عليه صبيحةً هذه الليلة في جامع دمشق<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن العطار: «فتأسف المسلمون عليه تأسفاً بليغاً، الخاصُّ والعامُّ، المادحُ والذَّامُّ، ورثاه الناس بمراثي كثيرة» اهـ<sup>(٣)</sup>.

رحم الله تعالى الإمام النووي رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته في الفردوس الأعلى، مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقا.



---

(١) «المنهل العذب» (ص ٦٣).

(٢) انظر: «تحفة الطالبين» (ص ٤٢).

(٣) انظر: «تحفة الطالبين» (ص ١٠٠).



وسبب التحريم شيان :

أحدهما : عدم القسمة الشرعية .

والثاني : عدم التخميس .

فإنَّ التخميس والقسمة واجبان بإجماع المسلمين<sup>(١)</sup> وإن اختلفوا في كيفية صرف الخمس ومستحقه ، وفي كيفية القسم بين الفرسان والرجالة ، وفي غير ذلك من تفصيل مسائل القسم ، فذلك غير قادح في أصل إجماعهم على وجوب أصل التخميس والقسمة<sup>(٢)</sup> .

وقد تظاهر على ما ذكرته : دلائل الكتاب والسنة المستفيضة وإجماع الأمة .

قال الله تعالى : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) انظر : «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٣٣) ، وانظر - كذلك - : «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٧/٢٩) ؛ حيث وصف قول ابن الفرّكاح - بأن الإمام لا يجب عليه قسمة المغانم بحال ولا تخميسها - بخلاف الإجماع .
- (٢) لكن ما الحكم ما لو قال الإمام : «من أخذ شيئاً فهو له» ولم تقسم الغنائم ؟
- اختلف العلماء في هذه الصورة على قولين :

الأول : أنه لا يجوز ذلك . وهو المشهور من مذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد .

الثاني : أنه يكره ذلك ، ويكون من الخمس لا من أصل الغنيمة . وهو قول مالك .

الثالث : أنه يجوز ذلك . وهو قول أبي حنيفة وقول للشافعي وظاهر مذهب أحمد .

انظر : «المغني» لابن قدامة (١٠٣/١٣) و«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٧/٢٩) و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٣٨٧ ، ٣٨٨) .

(٣) سورة الأنفال : الآية ٤١ .



وثبت في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال لوفد عبد القيس: «أمرُكم بأربع»، فذكرهن، قال: «وأن تؤدوا خمس ما غنمتم».

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup>، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال لوفد عبد القيس: «وأعطوا الخمس من الغنائم».

وفي «الصحيحين»<sup>(٣)</sup>، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ كان يُنفلُ بعضَ مَنْ يبعثه مِنَ السرايا لأنفسهم خاصةً النفلِ سِوَى<sup>(٤)</sup> قَسَمِ عامّة الجيش».

قال: والخمس في ذلك كله واجب<sup>(٥)</sup>.

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أن رسول الله ﷺ كان يُنفلُ<sup>(٦)</sup> قبل أن تنزل فريضة الخمس في المغنم، فلما نزلت الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا﴾

---

(١) «صحيح البخاري» في مواضع، منها (٧/٢) و«صحيح مسلم» (١/٤٧) - (٤٨).

(٢) (١/٤٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٦/٢٣٧) و«صحيح مسلم» (٣/١٣٦٩).

(٤) الجملة في الأصل هكذا: «خاصة النفل سِوَى»، لكن كلمة «النفل» ليست في الصحيحين.

(٥) هذه الزيادة لمسلم فقط دون البخاري، وسياقه: «والخمس في ذلك واجب كله»، ثم إن قوله «كله» مؤخر، وهو بالجر تأكيد لقوله: «ذلك»، كما قال النووي في «شرح مسلم» (١٢/٥٧).

(٦) النَّفْل - بالتحريك - : الغنيمة، وجمعه: أنفال؛ والنَّفْل - بالسكون، وقد يُحرَّك - : الزيادة. «النهاية لابن الأثير» (٥/٩٩).



وسبب التحريم شيان :

أحدهما : عدم القسمة الشرعية .

والثاني : عدم التخميس .

فإنَّ التخميس والقسمة واجبان بإجماع المسلمين<sup>(١)</sup> وإن اختلفوا في كيفية صرف الخمس ومستحقه ، وفي كيفية القسم بين الفرسان والرجالة ، وفي غير ذلك من تفصيل مسائل القسم ، فذلك غير قادح في أصل إجماعهم على وجوب أصل التخميس والقسمة<sup>(٢)</sup> .

وقد تظاهر على ما ذكرته : دلائل الكتاب والسنة المستفيضة وإجماع الأمة .

قال الله تعالى : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) انظر : «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٣٣) ، وانظر - كذلك - : «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٧/٢٩) ؛ حيث وصف قول ابن الفرّكاح - بأن الإمام لا يجب عليه قسمة المغانم بحال ولا تخميسها - بخلاف الإجماع .
- (٢) لكن ما الحكم ما لو قال الإمام : «من أخذ شيئاً فهو له» ولم تقسم الغنائم ؟
- اختلف العلماء في هذه الصورة على قولين :

الأول : أنه لا يجوز ذلك . وهو المشهور من مذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد .

الثاني : أنه يكره ذلك ، ويكون من الخمس لا من أصل الغنيمة . وهو قول مالك .

الثالث : أنه يجوز ذلك . وهو قول أبي حنيفة وقول للشافعي وظاهر مذهب أحمد .

انظر : «المغني» لابن قدامة (١٠٣/١٣) و«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٧/٢٩) و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٣٨٧ ، ٣٨٨) .

(٣) سورة الأنفال : الآية ٤١ .



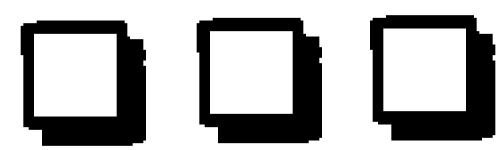
قال السخاوي - رحمه الله - : «فهذه نحو من خمسين مصنفاً، كل ذلك - كما قال الأدفوي - في زمن يسير، وعمر قصير» اهـ<sup>(١)</sup>.

#### ٩ - وفاته :

توفي - رحمه الله - في الثلث الأخير من ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من رجب، سنة ست وسبعين وستمائة، بـ (نوى)، وصُلِّيَ عليه صبيحةً هذه الليلة في جامع دمشق<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن العطار: «فتأسف المسلمون عليه تأسفاً بليغاً، الخاص والعام، المادح والذام، ورثاه الناس بمراثي كثيرة» اهـ<sup>(٣)</sup>.

رحم الله تعالى الإمام النووي رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته في الفردوس الأعلى، مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.



---

(١) «المنهل العذب» (ص ٦٣).

(٢) انظر: «تحفة الطالبين» (ص ٤٢).

(٣) انظر: «تحفة الطالبين» (ص ١٠٠).



فقال المهاجرون: وما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وقالت الأنصار: ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. فقال الأقرع بن حابس<sup>(١)</sup>: أمّا أنا وبنو تميم فلا. وقال العباس بن مرداس<sup>(٢)</sup>: أمّا أنا وبنو سليم فلا. فقالت بنو سليم: بل ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وقال عيينة بن بدر<sup>(٣)</sup>: أمّا أنا وبنو فزارة فلا!

فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ مِنْكُمْ بِحَقِّهِ، فَلَهُ بِكُلِّ إِنْسَانٍ سِتُّ فَرَأَضٍ مِنْ أَوَّلِ فَيٍّ نُصِيْبِهِ، فَرُدُّوا إِلَى النَّاسِ نِسَاءَهُمْ وَأَبْنَاءَهُمْ».

(١) هو: الأقرع بن حابس بن عقال التميمي. وقال ابن دريد: اسم الأقرع: فراس، وإنما قيل له الأقرع؛ لقرع كان برأسه اه. وفد على النبي ﷺ، وشهد فتح مكة وحنيناً والطائف، وهو من المؤلفة قلوبهم، وقد حُسن إسلامه، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام، وشهد مع خالد بن الوليد اليمامة وغيرها، وشهد مع شرحبيل بن حسنة دومة الجندل، ثم شهد مع خالد - أيضاً - حرب أهل العراق وفتح الأنبار. قال الحافظ ابن حجر: «وقرأت بخط الرضى الشاطبي: قُتل الأقرع بن حابس باليرموك في عشرة من بنيهِ، والله أعلم» اه. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/٧٢، ٧٣).

(٢) هو: أبو الهيثم: العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي. شهد مع النبي ﷺ الفتح، وحنيناً، وحدث عن النبي ﷺ، وهو القائل - لما أعطى النبي ﷺ الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن من غنائم حنين أكثر مما أعطاه: أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعَبِيدِ لِدَبِيبِ بْنِ عُيَيْنَةَ وَالْأَقْرَعِ وَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ وَ«العبيد»: اسم فرسه. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢/٢٦٣، ٢٦٤).

(٣) هو: أبو مالك: عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري. له صحبة، ولم يصح له رواية، وكان من المؤلفة قلوبهم، وكان فيه جفاء سكان البوادي. أسلم قبل الفتح وشهدها، وشهد حنيناً والطائف، وبعثه النبي ﷺ لبني تميم فسبى بعض بني العنبر. كان ممن ارتد في عهد أبي بكر ثم عاد إلى الإسلام. =



ثم ركب رسول الله ﷺ وأتبعه الناس يقولون<sup>(١)</sup>: يا رسول الله، اقسم علينا فيئنا. فقال: «يا أيها الناس، والذي نفسي بيده، لو كان لكم عددٌ شجرٍ تَهَامَةٌ نَعْمًا؛ لقسمته عليكم».

ثم قام إلى جنب بَعِيرٍ وأخذ من سنامه وبرة، فجعلها بين أصبعيه فقال: «أيها الناس، والله ما لي [من]<sup>(٢)</sup> فيئكم ولا هذه الوبرة إلا الخُمُسُ، والخُمُسُ مردودٌ عليكم، فأدوا الخِيَاطَ والمِخِيْطَ<sup>(٣)</sup>؛ فإنَّ الغُلُولَ عارٌ ونارٌ وشنار<sup>(٤)</sup> على أهله يوم القيامة».

فجاءه رجل من الأنصار بكُبة<sup>(٥)</sup> من خيوط شعر، فقال: يا رسول الله، أخذت هذا لأخيْطَ به بَرْدَعَةً<sup>(٦)</sup> بَعِيرٍ لي دَبْرٍ<sup>(٧)</sup>. فقال رسول الله ﷺ: «أما حقِّي منهما فلك». فقال الرجل: أمّا إذا بلغ الأمرُ هذا، فلا حاجة لي بها. فرمى بها من يده. رواه البيهقي<sup>(٨)</sup> بإسنادٍ صحيح.

---

= شهد مع خالد بن الوليد اليمامة وغيرها (كما في ترجمة الأقرع بن حابس في «الإصابة»). انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/ ٥٥، ٥٦).

- (١) في الأصل: «يقول»، والتصويب من البيهقي.
- (٢) ما بين المعقوفين من البيهقي، والجملة في الأصل: «ما لي فيكم».
- (٣) الخِيَاطُ: الخَيْطُ. والمِخِيْطُ - بالكسر - الإبرة. «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٩٢).
- (٤) الشَّنَارُ: العيب والعار. «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٥٠٤).
- (٥) الكُبة: الجماعة، من الناس وغيرهم. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤/ ١٣٨).
- (٦) البرْدَعَةُ: المجلس الذي يُلقى تحت الرحل، والجمع البراذع. وَخَصَّ بعضهم به الحمار. «لسان العرب» (٨/ ٨) - برذع.
- (٧) الدَّبْرُ: الجُرح الذي يكون في ظهر البعير، يقال: دَبَرَ يدبّر دبّرا. «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٩٧).
- (٨) «سنن البيهقي» (٦/ ٣٣٧).



## (فصل)

قال الشيخ أبو محمد الجويني - في آخر كتابه «التبصرة في الوسوسة»<sup>(١)</sup> - :

«أصول الكتاب والسنة والإجماع متطابقة على تحريم وطء السراري اللواتي يُجلبن اليوم من الروم والهند والترك، إلا أن ينتصب [في المغانم]<sup>(٢)</sup> من جهة الإمام من يُحسن قسمتها فيقسمها من غير حيف؛ لأنَّ الخمس واجب في قليل الغنيمة وكثيرها»<sup>(٣)</sup>.

قال: «ولا خلاف [في]<sup>(٤)</sup> أنَّ الجارية المشتركة يحرم وطؤها على جميع الشركاء. ولا فرق في التحريم بين من قلَّ نصيبه أو كثر»<sup>(٥)</sup>.

## (فصل)

إن قيل: ما تقولون في قائل يقول الآن بإباحة المنقول من الغنائم من غير تخميس ولا قسمة شرعية<sup>(٦)</sup>.

ويزعم أنَّ العلماء اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً مشهوراً وخفياً، وفعلت الأئمة فيها أفعالاً مختلفة، فقسم بعضهم المال والعقار، ووقف بعضهم العقار، وردّه بعضهم على الكفار بخراج، وإن الاختلاف فيه كبير، مؤذن بأنَّ حكم الغنيمة والفبيء راجع إلى رأي الأمام، يفعل فيه ما رآه مصلحة.

---

(١) «التبصرة» (ص ١٥٣) - ط دار الكتب العلمية - بيروت - تحقيق محمد بن الحسن بن إسماعيل - ط ١ - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

(٢) ما بين المعقوفين من «التبصرة».

(٣) نصُّ «التبصرة»: «وذلك أن الخمس في القليل والكثير من المغانم ثابت».

(٤) ما بين المعقوفين من «التبصرة».

(٥) هناك اختلاف يسير في العبارة بين ما ههنا وما في «التبصرة».

(٦) القائل هو: تاج الدين الفركاح.



فإذا فعل الإمام [الذي] <sup>(١)</sup> تجب طاعته شيئاً من ذلك؛ جاز وحلّ  
التصرّف في تلك الأموال <sup>(٢)</sup>؟!

قال هذا القائل: وكيفما قسمت هذه الأموال في هذه الأزمان من  
زيادة ونقصان وإعطاء وحرمان، جاز، حتى لو أعطى السلطان الفرسان  
دون الرّجالة أو عكسه، أو خَصَّص بعض الجيش بالغنيمة، أو خص  
بعضهم بأكثر، جاز.

قال: وبالجمله، كيف فعل السلطان لَزِمَ حكمه، وحلّ ذلك المال  
لَاخِذِهِ <sup>(٣)</sup>، ومَلَكُهُ بتسليمه <sup>(٤)</sup>.

قلنا: هذه الجملة غلط فاحش، وخطأ بين، وقائلها جَسُورٌ، هَجَامٌ  
على خرق الإجماع؛ فإنّ هذه الجملة مخالفة لإجماع الأمة الذي لا يحلّ  
لمكلّف مخالفتُه، بل هي مخالفة لنصّ الكتاب والسنة وإجماع الأمة،  
ويكفي في ردّها منابذة قائلها جميع الأمة من السلف والخلف، وقد قال الله  
تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا  
تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ <sup>(٥)</sup>.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر: «مسألة الغنائم» لابن الفركاح (ص ٢٦، ٢٧)، بتحقيق الدكتور عبد الستار  
أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية، ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد  
الحرام، برقم (٩٠).

(٣) الكلمة هنا في الأصل مطموسة، والمثبت من رسالة ابن الفركاح  
(ص ٤٠).

(٤) انظر: «مسألة الغنائم» لابن الفركاح (ص ٤٠).

(٥) سورة النساء: الآية ١١٥.



ومع هذا، فتتبرع بتفصيل نقضها كلمة كلمة، فنقول:  
لا يلزم من اختلافهم في قسمة العقار عدم تخميس المنقول وعدم  
قسمته كما ادعاه القائل المذكور.

وأما تهويل هذا القائل بكثرة الاختلاف فباطل منه؛ إذ لا يلزم من  
ذلك عدم وجوب تخميس الغنيمة المنقولة وقسمة باقيها.

وأما قوله: «يجوز في قسمتها الزيادة والنقصان، والإعطاء  
والحرمان، وإعطاء الفرسان دون الرّجالة وعكسه»، فمخالف لإجماع  
الامة، وللأحاديث الصحيحة:

منها: حديث عبد الله بن شقيق التابعي - المجمع على توثيقه  
وجلالته - عن رجل من بلقين رضي الله عنه قال: «أتيت النبي ﷺ  
وهو بوادي القرى<sup>(١)</sup>، فقلت: يا رسول الله، ما تقول في الغنيمة؟ قال:  
«لله خمسها، وأربعة أخماس للجيش». قلت: فما أحد أولى [به]<sup>(٢)</sup> من أحد؟  
قال: «[لا]<sup>(٣)</sup>، ولا السهم تستخرجه من جنبك، لست<sup>(٤)</sup> أحق به من أخيك  
المسلم» حديث صحيح، رواه البيهقي<sup>(٥)</sup> بإسناد صحيح. ولا يضر جهالة  
اسم هذا الصحابي؛ لأنهم عدول.

---

(١) في البيهقي في موضعين زيادة: «وهو يعرض فرساً».  
و«واد القرى»: هو واد بين المدينة والشام، من أعمال المدينة، كثير القرى.  
والنسبة إليه وادي. فتحها النبي ﷺ سنة سبع عنوة، ثم صولحوا على الجزية.  
انظر: «معجم البلدان» (٣٤٥/٥).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة في جميع روايات البيهقي.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة في جميع روايات البيهقي.

(٤) عند البيهقي: «ليس أنت».

(٥) «سنن البيهقي» (٣٢٤/٦) (٦٢/٩).



نماذج صور من المخطوط

٩٩٩  
مَيْلُ حُجُوبِ

تجسس الغنم وقسم بابها

تَلَيْفُ الْإِمَامِ

العلامة افضل المسخرين محي الدين ابي بكر  
ابن شرف النواوي الشافعي نور الله جفاته

وحوايه الامام تاج الدين عبد الرحمن بن  
الملك النجاشي

صورة صفحة الغلاف



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

( ١٢٥ )

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ خَلِيلِ الْخَنِيْمَةِ  
وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

( ت ٦٧٦ هـ )

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

الدَّكْتُورُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ



أما مَنْ يقول: كانت كلُّها له ﷺ خاصَّةً يفعل بها ما يشاء، كغيرها من أمواله المختصة، فلا يحتاج إلى جواب؛ إذ لا شبهة فيها للقائل المذكور.

فإن قال القائل المذكور: قد نُقلت في الغنائم أحوالٌ مختلفة، فيمكن أنه فعل ذلك على سبيل المصلحة ومقتضى الحاجة.

قلنا: ليس بلازم وقوعها على حسب ما يقوله القائل المذكور، بل كانت بحسب الغنائم والغانمين ومستحقِّي النَّفْلِ<sup>(١)</sup> والرَّضْخ<sup>(٢)</sup> وغير ذلك.

فإن ادَّعى القائلُ خلافَ هذا، فليأت به مفصلاً، ولا قدرة له عليه على وجهٍ تقوم به الحجة.

فإن قال هذا القائل: إن الشافعي - رحمه الله - تناقضَ قوله في هذه المسألة؛ حيث أوجب تخميس الغنيمة وقسمة باقيها بين الحاضرين بالسوية، مع أنه يقول: إن مكة فُتِحت عَنْوَةً ولم يقسم النبي ﷺ منقولها ولا عقارها، ولا سَبَى بها ذريةً، فقد رأى أن يدع غنائمها لمن كانت في يده ولا يقسمها بين غانميتها، فلولاً جوازهُ ما فعله.

قلنا: هذا غلطٌ فاحش، ونَقْلٌ باطل، واختراعٌ على الشافعي رحمه الله؛ فإنَّ مذهبَ الشافعيِّ المعروف في جميع كتبه وكتب جميع أصحابه المشهورَةِ والخَفِيَّةِ: أن مكة فُتِحت صلحاً، وأما عبارةُ الغزالي في «الوسيط»، فمُوهمةٌ خلافَ هذا، وهي مؤوَّلةٌ عند أصحابنا إحساناً للظن

---

(١) تقدم معنى النَّفْلِ في (ص ٢٦).

(٢) الرِّضْخ: هو دون سهمِ الرّاجل يجتهد الإمام في قدره. وممن يُرضخ له: العبد والصبي والمرأة إذا حضروا الوقعة، وكذا الذمي إذا حضر بلا أجره وكان بإذن الإمام على الصحيح. ومحل الرِّضْخ - في الأظهر عند الشافعية - الأخماس الأربعة. انظر: «المنهاج» ومعه «مغني المحتاج» (٣/ ١٠٥).







وثبت في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال لوفد عبد القيس: «أمرُكم بأربع»، فذكرهن، قال: «وأن تؤدوا خمس ما غنمتم».

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup>، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال لوفد عبد القيس: «وأعطوا الخمس من الغنائم».

وفي «الصحيحين»<sup>(٣)</sup>، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ كان يُنفلُ بعضَ مَنْ يبعثه مِنَ السرايا لأنفسهم خاصةً النفلِ سِوَى<sup>(٤)</sup> قَسَمِ عامّة الجيش».

قال: والخمس في ذلك كله واجب<sup>(٥)</sup>.

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أن رسول الله ﷺ كان يُنفلُ<sup>(٦)</sup> قبل أن تنزل فريضة الخمس في المغنم، فلما نزلت الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا﴾

---

(١) «صحيح البخاري» في مواضع، منها (٧/٢) و«صحيح مسلم» (١/٤٧) - (٤٨).

(٢) (١/٤٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٦/٢٣٧) و«صحيح مسلم» (٣/١٣٦٩).

(٤) الجملة في الأصل هكذا: «خاصة النفل سِوَى»، لكن كلمة «النفل» ليست في الصحيحين.

(٥) هذه الزيادة لمسلم فقط دون البخاري، وسياقه: «والخمس في ذلك واجب كله»، ثم إن قوله «كله» مؤخر، وهو بالجر تأكيد لقوله: «ذلك»، كما قال النووي في «شرح مسلم» (١٢/٥٧).

(٦) النَّفْل - بالتحريك - : الغنيمة، وجمعه: أنفال؛ والنَّفْل - بالسكون، وقد يُحرَّك - : الزيادة. «النهاية لابن الأثير» (٥/٩٩).



فقال المهاجرون: وما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وقالت الأنصار: ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. فقال الأقرع بن حابس<sup>(١)</sup>: أمّا أنا وبنو تميم فلا. وقال العباس بن مرداس<sup>(٢)</sup>: أمّا أنا وبنو سليم فلا. فقالت بنو سليم: بل ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وقال عيينة بن بدر<sup>(٣)</sup>: أمّا أنا وبنو فزارة فلا!

فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ مِنْكُمْ بِحَقِّهِ، فَلَهُ بِكُلِّ إِنْسَانٍ سِتُّ فَرَاخٍ مِنْ أَوَّلِ فَيْءٍ نَصِيْبِهِ، فَرُدُّوْا إِلَى النَّاسِ نِسَاءَهُمْ وَأَبْنَاءَهُمْ».

(١) هو: الأقرع بن حابس بن عقّال التميمي. وقال ابن دريد: اسم الأقرع: فراس، وإنما قيل له الأقرع؛ لقرع كان برأسه اه. وفد على النبي ﷺ، وشهد فتح مكة وحنيناً والطائف، وهو من المؤلفة قلوبهم، وقد حُسن إسلامه، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام، وشهد مع خالد بن الوليد اليمامة وغيرها، وشهد مع شرحبيل بن حسنة دومة الجندل، ثم شهد مع خالد - أيضاً - حرب أهل العراق وفتح الأنبار. قال الحافظ ابن حجر: «وقرأت بخط الرضی الشاطبي: قُتل الأقرع بن حابس باليرموك في عشرة من بنيهِ، والله أعلم» اه. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/٧٢، ٧٣).

(٢) هو: أبو الهيثم: العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي. شهد مع النبي ﷺ الفتح، وحنيناً، وحدث عن النبي ﷺ، وهو القائل - لما أعطى النبي ﷺ الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن من غنائم حنين أكثر مما أعطاه: أتعلم نُهبِي ونهبَ العبيد - دبّين عُيْنَةَ والأقرع وما كان حصنٌ ولا حابسٌ - يفوقان مرداس في مجمع و«العبيد»: اسم فرسه. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢/٢٦٣، ٢٦٤).

(٣) هو: أبو مالك: عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري. له صحبة، ولم يصح له رواية، وكان من المؤلفة قلوبهم، وكان فيه جفاء سكان البوادي. أسلم قبل الفتح وشهدها، وشهد حنيناً والطائف، وبعثه النبي ﷺ لبني تميم فسبى بعض بني العنبر. كان ممن ارتد في عهد أبي بكر ثم عاد إلى الإسلام. =



الدليل عليه: حديث ابن عمر: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ وهو بالجعرانة بعد رجوعه من حنين<sup>(١)</sup>، فقال: يا رسول الله: إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام، فكيف ترى؟ قال: «اذهب فاعتكف يوماً». قال: وكان رسول الله ﷺ أعطاه جاريةً من الخمس، فلما أعتق رسول الله ﷺ سبايا الناس [سمع عمر بن الخطاب أصواتهم، يقولون: أعتقنا رسول الله ﷺ، فقال: ما هذا؟ فقالوا: أعتق رسول الله ﷺ سبايا الناس] <sup>(٢)</sup>، قال عمر رضي الله عنه: يا عبد الله اذهب إلى تلك الجارية فخلِّ سبيلها، رواه مسلم في «صحيحه» بلفظه والبخاري بمعناه<sup>(٣)</sup>، وفي روايته - أيضاً - التصريح بإعطاء عمرَ جاريةً من الخمس يوم حنين.

وقد رَوَى الشافعي وغيره بأسانيدهم عن ابن عمر: أن النبي ﷺ أعطى الأقرع بن حابس وأصحابه من خمس الخمس. فيتعيَّن المصير إلى ما قلناه.

فإن قيل: قد جاء في بعض روايات الصحيح: أنه لم يعط الأنصار شيئاً<sup>(٤)</sup>.

قلنا: هو محمولٌ عند العلماء على أنه لم يُعطهم شيئاً من الخمس.

---

(١) الذي في مسلم: «بعد أن رجع من الطائف».

(٢) ما بين المعقوفين من مسلم، وهو ساقط من الأصل.

(٣) «صحيح البخاري» (٢٥٠/٦) و«صحيح مسلم» (١٢٧٧/٣).

(٤) أخرجه البخاري (٤٧/٨) من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه، وأخرجه مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه (٧٣٥/٢، ٧٣٦).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم العامل المصدق في الدين محمد بن  
الحسين الذي اعز الله اسلامه وادخله عبادة طرق الحكم  
ونصب له من رجاؤنا ما يميز الحلال من الحرام  
واشتهر ان طلاله الا لله وحده لا شريك له واتقوا  
عجل عبده ورثته صلى الله عليه وسلم اما بعد فقد  
حال ما يلبون عن حكم الغناء المنقول بالاجاصه  
بالتهتم من اموال الكمال الجوارى والضمير والادب  
والامان اذ لم يعم ولم يقتصر الصنف الشرعي ولم  
يبن الهمام قال قبل الاعسام من احداثها في  
هي حلال ثم نصيب اليه واحياه به فلت احزاب

انه اما اجل منها الشلب للقاء بشرطه والاصل  
منها في دار الحرب وقيل الوصول الى دار  
السلام ولا التعارف الدواب بشرطه والاصل  
بشرطه وما شواه لاجل الاجل اخذ منه ولاجل  
وط استقام ولا الاستماع بهن عقليه وطينة  
وعبد دال وسبب الخرم ضيقان صرحا علم الغنى  
الشرعية والماي عدم الخمين فان الخمين والقيس  
واجاب بانواع المتلق وان اصله وان خذله  
الجنس مستحقه ورجعية التمس من الفريضة فلا  
ولي غير ذلك من فضيل سبيل التمس فلا غير ما  
اصل اجاعهم على وجوب اصل التمس ولا



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العامل المصدق في الدين محمد بن  
الحسين الذي اعز الله اسلامه وادخله عباده طرق الحكم  
ونصب له من رجوه الله ما يميز الحلال من الحرام  
واشتهر ان طلاله الا الله وحده لا شريك له واتخذوا  
عمره عبده ورثته صلوات الله عليه وسلم اما بعد فقد  
حال ما يليون عن حكم الغنائم المنقولة بالخاصة  
بالقهر من أموال الكفار الجوارية والضحايا والارباب  
والامانات اذ لم يعم ولم يقتسم الضريبة ولم  
يبن الهمام قال قبل الانقسام من احد شيئا فهو له  
هو حلال ثم نصيب اليه والى حاله من فلت اخراج

انه اما اجل منها الضريبة للقاتل بشرطه والاصل  
منها في دار الحرب وقيل الوصول الى داره وادار  
المسلم وادار العارف الدواب بشرطه والفقار  
بشرطه وما شواه لاجل الاجل اخذ منه ولا اجل  
وط استقام ولا الاستماع بهن عقليه وطينة  
وعبد دال وسبب الخرم ضيقا في صرحها عدم الغنى  
الشرعية والما في عدم الغنى فان الغنى والقسم  
واجاب بانواع التلقين وان اصلها في اخذها من  
الغنم مستحقة ووجبة التمس من الغنم فلا بد  
ولي غير ذلك من نصيب ما لا يتم فله غير ما  
اصل اجاعهم على وجوب اصل الغنم ولا يصح



والدعاء فيه، وغير ذلك من الأمور الشرعية في الصلاة بالإجماع؛ لأن مجموعها لم يُنقل في حديث واحد عن صفة صلاة النبي ﷺ، ولا صلاة أحد من أصحابه ولا من بعدهم.

ولو فُتِّش المفتشون وتظاهر المعتنون على أن يجدوا حديثاً يجمع جميع ما يُشرع في الصلاة، لم يجدوه، ولا يلزم من هذا أن لا يكون ذلك مشروعاً؛ لأنه ثابتٌ بأدلة صحيحة لمفرداته، وإذا ثبت الجملة بمجموع تلك الأحاديث.

وهكذا القول في قسمة الغنيمة.

فإن قال هذا القائل: قد روى موسى بن عقبة في «المغازي» أن رسول الله ﷺ قسم للنساء حضرن خيبر كما قسم للرجال، وهذا مخالف لما يقوله الفقهاء: من أن النساء يُرضخ لهن ولا يُسهم لهن، ومقتضاه: أن الإمام يتصرف بحسب المصلحة.

قلنا: هذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أصحاب السنن<sup>(١)</sup>.

وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الخطابي قال: إسناده ضعيف لا تقوم بمثله حجة. وإذا

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٢٩) والنسائي في «الكبرى» (٨٨٢٨) - ط الرسالة - وأحمد (٢٧١/٥)، عن حُشْرَج بن زياد، عن جدته أم أبيه: «أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر سادس ست نسوة، فبلغ رسول الله ﷺ، فبعث إلينا، فجئنا فرأينا فيه الغضب، فقال: مع من خرجتن وبإذن من خرجتن؟ فقلنا: يا رسول الله! خرجنا نغزل الشعر، ونعين به في سبيل الله، ومعنا دواء الجرحى، ونناول السهام، ونسقي السويق. فقال: قُمن. حتى إذا فتح الله عليه خيبر، أسهم لنا كما أسهم للرجال. فقال: فقلت لها: يا جدّة! وما كان ذلك؟ قالت: تمرّاً. =



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

( ١٢٥ )

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ خَلِيلِ الْخَنِيْمَةِ  
وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

( ت ٦٧٦ هـ )

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقَ

الدَّكْتُور عَبْدَ الرَّؤُوفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ



فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنها قضية عينٍ فلا حجة فيها لما ادّعاه القائل المذكور.

الثاني: أن هذا الإعطاء محمولٌ على أنه كان برضا الغانمين. وقد جاء في «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> ما يؤيده. وفي رواية البيهقي<sup>(٢)</sup> التصريحُ بأن النبي ﷺ كَلَّمَ المسلمين، فأشركوهم في سهمانهم.

فإن قال القائل المذكور: إن الخمس ليس بواجبٍ الآن؛ لأن ابن جريرٍ نقل ذلك عن بعض الناس. قال: وإنما كان واجباً في حياة رسول الله ﷺ خاصة<sup>(٣)</sup>.

قلنا: هذا غلطٌ من قائله وناقله الساكت عن توثيقه، وأقبح من ذلك مَنْ جعله عمدةً له في منابذة الكتاب والسنة وإجماع الأمة في وجوب

---

= وأخرج البخاري (١٨٨/٧) - واللفظ له - ومسلم (٤/١٩٤٦ - ١٩٤٧)، عن أبي موسى رضي الله عنه [قال]: «بلغنا مَخْرُجُ النبي ﷺ ونحن باليمن، فركبنا سفينة، فألقنا سفينتنا إلى النجاشي بالحبشة، فوافقنا جعفر بن أبي طالب، فأقمنا معه حتى قَدِمْنَا، فوافقنا النبي ﷺ حين افتتح خيبر، فقال النبي ﷺ: لكم - أنتم يا أهل السفينة - هجرتان».

(١) لم أهتم إلى معرفة الحديث الذي يريده المؤلف رحمه الله تعالى.  
(٢) أخرج البيهقي (٣٣٤/٦) عن خثيم بن عراك، عن أبيه، عن نفر من بني غفار قالوا: «إن أبا هريرة قدم المدينة وقد خرج النبي ﷺ إلى خيبر واستخلف على المدينة رجلاً من بني غفار يقال له سباع بن عرفة. قال أبو هريرة: فوجدناه في صلاة الصبح، فلما فرغنا من صلاتنا أتينا سباع ابن عرفة، فزودنا تمرأ، حتى قدمنا على رسول الله ﷺ وقد فتح خيبر، وكلم المسلمين فأشركونا في سهمانهم».

(٣) لم أجد هذا القول على هذا الوجه في تفسير ابن جرير رحمه الله.



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

( ١٢٥ )

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ خَلِيلِ الْخَنِيْمَةِ  
وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

( ت ٦٧٦ هـ )

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقَ

الدَّكْتُور عَبْدَ الرَّؤُوفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ



والدعاء فيه، وغير ذلك من الأمور الشرعية في الصلاة بالإجماع؛ لأن مجموعها لم يُنقل في حديث واحد عن صفة صلاة النبي ﷺ، ولا صلاة أحد من أصحابه ولا من بعدهم.

ولو فتش المفتشون وتظاهر المعتنون على أن يجدوا حديثاً يجمع جميع ما يُشرع في الصلاة، لم يجدوه، ولا يلزم من هذا أن لا يكون ذلك مشروعاً؛ لأنه ثابتٌ بأدلة صحيحة لمفرداته، وإذا ثبت الجملة بمجموع تلك الأحاديث.

وهكذا القول في قسمة الغنيمة.

فإن قال هذا القائل: قد روى موسى بن عقبة في «المغازي» أن رسول الله ﷺ قسم للنساء حضرن خيبر كما قسم للرجال، وهذا مخالف لما يقوله الفقهاء: من أن النساء يُرضخ لهن ولا يُسهم لهن، ومقتضاه: أن الإمام يتصرف بحسب المصلحة.

قلنا: هذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أصحاب السنن<sup>(١)</sup>.

وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الخطابي قال: إسناده ضعيف لا تقوم بمثله حجة. وإذا

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٢٩) والنسائي في «الكبرى» (٨٨٢٨) - ط الرسالة - وأحمد (٢٧١/٥)، عن حُشْرَج بن زياد، عن جدته أم أبيه: «أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر سادس ست نسوة، فبلغ رسول الله ﷺ، فبعث إلينا، فجئنا فرأينا فيه الغضب، فقال: مع من خرجتن وبإذن من خرجتن؟ فقلنا: يا رسول الله! خرجنا نغزل الشعر، ونعين به في سبيل الله، ومعنا دواء الجرحى، ونناول السهام، ونسقي السويق. فقال: قُمن. حتى إذا فتح الله عليه خيبر، أسهم لنا كما أسهم للرجال. فقال: فقلت لها: يا جدّة! وما كان ذلك؟ قالت: تمرّاً. =



فلا يشاطر ان يرفع قدمه عنها الى الخاتم ليعرف لمصرف الغنى فان  
 كان معه شئ كافي القدره دفع منه حصصهم اليهم ان كانوا حاضرين  
 يعلم مني ان كانوا غائبين يعرفون طبع حصصهم الى الخاتم  
 بفضلها من فضل لانا لانا في انهم لم ياتيوا بالعلم  
 انما كذا الى الدار لمعنى محافه ان لا يزل بعض الغائبين الطاعين  
 اعنى حصته على اطلاق هذا القضاء فكل من ولاه الغائب  
 ولو لم يزد عليها خشيته فاصح ما لا يزوج او يكره اذا اصابه  
 ان لا يزوج غيره الخالى في خصه فان الاضطرار اختياره  
 وحل الله تعالى  
 ما لا يشاطر ان يرفع قدمه عنها الى الخاتم ليعرف لمصرف الغنى فان  
 الفرق بين الخاتم عبد الرحمن بن ابي بكر بن شجاع بن رده الله سبحانه

والدم من له امره كما يخلق كمال وجهه وعز خلا له لا اله الا الله  
 الله عنه القابره هذا بيان حكم الغنائم على ما ثبت به من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اصله العلماء ومنهم الصائم اخلاقا  
 كثيرا مشهورا ورضا وضعا لا يبدى في الدنيا قولا عملا  
 بعضهم المال والعقار وروى بعضهم العقار وروى بعضهم  
 على الكبار ويجوز والاضطرار في ذلك موزن جمعة بان  
 حكم الفروغ الغنيه راجع الى رأى الامام بفضل منه ما يراه  
 محله ويختاره ويبدى ما فعل الامام الواجب الطاعة  
 شيئا من ذلك فان فعله جائز وحكمه في ذلك ما ضابطا  
 وهو لا يصر في ذلك الاموال خلا لا يشاطر ان يرفع قدمه عنها الى الخاتم ليعرف لمصرف الغنى فان  
 وجهه من له امره كما يخلق كمال وجهه وعز خلا له لا اله الا الله



فقال المهاجرون: وما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وقالت الأنصار: ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. فقال الأقرع بن حابس<sup>(١)</sup>: أمّا أنا وبنو تميم فلا. وقال العباس بن مرداس<sup>(٢)</sup>: أمّا أنا وبنو سليم فلا. فقالت بنو سليم: بل ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وقال عيينة بن بدر<sup>(٣)</sup>: أمّا أنا وبنو فزارة فلا!

فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ مِنْكُمْ بِحَقِّهِ، فَلَهُ بِكُلِّ إِنْسَانٍ سِتُّ فَرَاخٍ مِنْ أَوَّلِ فَيْءٍ نَصِيْبِهِ، فَرُدُّوْا إِلَى النَّاسِ نِسَاءَهُمْ وَأَبْنَاءَهُمْ».

(١) هو: الأقرع بن حابس بن عقال التميمي. وقال ابن دريد: اسم الأقرع: فراس، وإنما قيل له الأقرع؛ لقرع كان برأسه اه. وفد على النبي ﷺ، وشهد فتح مكة وحنيناً والطائف، وهو من المؤلفة قلوبهم، وقد حُسن إسلامه، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام، وشهد مع خالد بن الوليد اليمامة وغيرها، وشهد مع شرحبيل بن حسنة دومة الجندل، ثم شهد مع خالد - أيضاً - حرب أهل العراق وفتح الأنبار. قال الحافظ ابن حجر: «وقرأت بخط الرضى الشاطبي: قُتل الأقرع بن حابس باليرموك في عشرة من بنيهِ، والله أعلم» اه. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/٧٢، ٧٣).

(٢) هو: أبو الهيثم: العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي. شهد مع النبي ﷺ الفتح، وحنيناً، وحدث عن النبي ﷺ، وهو القائل - لما أعطى النبي ﷺ الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن من غنائم حنين أكثر مما أعطاه: أتعلم نُهبِي ونهبَ العبيد - دبّين عُيَيْنَةَ والأقرع وما كان حصنٌ ولا حابسٌ - يفوقان مرداس في مجمع و«العبيد»: اسم فرسه. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢/٢٦٣، ٢٦٤).

(٣) هو: أبو مالك: عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري. له صحبة، ولم يصح له رواية، وكان من المؤلفة قلوبهم، وكان فيه جفاء سكان البوادي. أسلم قبل الفتح وشهدها، وشهد حنيناً والطائف، وبعثه النبي ﷺ لبني تميم فسبى بعض بني العنبر. كان ممن ارتد في عهد أبي بكر ثم عاد إلى الإسلام. =



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

( ١٢٥ )

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ خَلِيلِ الْخَنِيْمَةِ  
وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

( ت ٦٧٦ هـ )

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقَ

الدَّكْتُور عَبْدَ الرَّؤُوفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

( ١٢٥ )

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ خَلِيلِ بْنِ الْخَنِيْمَةِ  
وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

( ت ٦٧٦ هـ )

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

الدَّكْتُورُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

( ١٢٥ )

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ خَلِيلِ بْنِ الْخَنِيْمَةِ  
وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

( ت ٦٧٦ هـ )

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ



لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَكَامِ

( ١٢٥ )

مَسْأَلَةٌ  
فُجُورُ مُحَمَّدٍ خَلِيلِ بْنِ الْخَنِيْمَةِ  
وَقَسَمُ بَاقِيهَا

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ النَّوَوِيِّ

( ت ٦٧٦ هـ )

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

الدَّكْتُور عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَمَالِيِّ



فإذا فعل الإمام [الذي]<sup>(١)</sup> تجب طاعته شيئاً من ذلك؛ جاز وحلّ  
التصرّف في تلك الأموال<sup>(٢)</sup>؟!

قال هذا القائل: وكيفما قسمت هذه الأموال في هذه الأزمان من  
زيادة ونقصان وإعطاء وحرمان، جاز، حتى لو أعطى السلطان الفرسان  
دون الرّجالة أو عكسه، أو خَصَّص بعض الجيش بالغنيمة، أو خص  
بعضهم بأكثر، جاز.

قال: وبالجمله، كيف فعل السلطان لَزِمَ حكمه، وحلّ ذلك المال  
لَاخِذِهِ<sup>(٣)</sup>، ومَلَكُهُ بتسلّمه<sup>(٤)</sup>.

قلنا: هذه الجملة غلط فاحش، وخطأ بين، وقائلها جَسُورٌ، هَجَامٌ  
على خرق الإجماع؛ فإنّ هذه الجملة مخالفة لإجماع الأمة الذي لا يحلّ  
لمكلّف مخالفتُه، بل هي مخالفة لنصّ الكتاب والسنة وإجماع الأمة،  
ويكفي في ردّها منابذة قائلها جميع الأمة من السلف والخلف، وقد قال الله  
تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا  
تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر: «مسألة الغنائم» لابن الفركاح (ص ٢٦، ٢٧)، بتحقيق الدكتور عبد الستار  
أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية، ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد  
الحرام، برقم (٩٠).

(٣) الكلمة هنا في الأصل مطموسة، والمثبت من رسالة ابن الفركاح  
(ص ٤٠).

(٤) انظر: «مسألة الغنائم» لابن الفركاح (ص ٤٠).

(٥) سورة النساء: الآية ١١٥.



## (فصل)

قال الشيخ أبو محمد: لو أعتق بعض الغانمين جاريةً من الغنيمة<sup>(١)</sup> من غير قسمةٍ صحيحة وهو موسرٌ، عَتَقَتْ حصَّته وسَرَى العتقُ إلى الباقي في الحال على المذهب الصحيح.

فإن أراد تزويجها، فلا احتياط أن ينضمَّ إذنُ الحاكم إلى إذن المعتق في التزويج؛ لأنه حصة الخمس منها.

[و]<sup>(٢)</sup> إذا عَتَقَتْ إنما تَعْتَق على أحد الأقوال للشافعي بعد دفع القيمة، فلا احتياط: أن يدفع قيمة خُمسها إلى الحاكم ليَصْرِفَها مَصْرِفَ الخُمس.

فإن كان معه شركاء في القسمة، دفع قيمة حصصهم إليهم إن كانوا حاضرين معلومين، وإن كانوا غائبين لا يُعَرَفُونَ دَفَعَ حصصهم إلى الحاكم يفعل فيها ما يفعل في أموال الغائبين<sup>(٣)</sup> المجهولين.

وإنما أمرنا<sup>(٤)</sup> بضم إذن الحاكم إلى إذن المعتق؛ مخافة أن يكون بعض الغانمين الغائبين أعتق حصته قبل إعتاق هذا الغانم، فيكون ولاؤها لغائبٍ، وولايةُ تزويجها - حينئذٍ - للقاضي<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في «التبصرة»: «من حصته».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وليست - أيضاً - في «التبصرة».

(٣) في الأصل: «الغانمين»، والتصويب من «التبصرة».

(٤) الكلمة هنا في الأصل غير واضحة، والمثبت من «التبصرة».

(٥) هذا كله - مع الآتي - كلام الشيخ أبي محمد الجويني - رحمه الله - في

«التبصرة» (ص ١٥٤، ١٥٥).







## المحتوى

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٣
ذكر الغاية من هذه الرسالة	٤
ترجمة المؤلف	٦
١ - اسمه ونسبه وولادته وصفته	٦
٢ - فضله ومنزلته	٨
٣ - نشأته وطلبه للعلم	٨
٤ - شيوخه	١١
٥ - تلاميذه	١١
٦ - صلاحه وزهده وورعه	١٢
٧ - صدّعه بالحق	١٢
٨ - مؤلفاته	١٢
( أ ) من مؤلفاته المطبوعة	١٣
( ب ) من مؤلفاته المخطوطة	١٥
٩ - وفاته	١٦
وصف النسخة المخطوطة	١٧
نماذج من صور المخطوط	١٩



## الرسالة محققة

٢٥	مقدمة المؤلف .....
٢٥	ذكر السؤال عن حكم الغنائم المنقولة الحاصلة بالقه .....
٢٦	بداية الجواب، وفيه أنه يحل منها السلب للقاتل بشر .....
٢٦	ذكر عدم حل وطء السبايا... إلخ .....
٢٧	ذكر سبب التحريم .....
٢٧	دلائل الكتاب الكريم على ما ذكر ووجوب الخمس .....
٢٨	دلائل السنة النبوية على ما ذكر ووجوب الخمس .....
٢٩	ذكر الإجماع على ذلك .....
٢٩	ذكر قسمة الأخماس الأربعة من المنقول... إلخ .....
٣٠	ذكر أحاديث في قسم النبي ﷺ غنائم خيبر وغيرها .....
٣٣	فصل فيه كلام التبصرة حول تحريم وطء نوع من السراري .....
٣٣	فصل فيه الكلام على من يبيع المنقول من الغنائم من غير تخميس .....
٣٤	الجواب على من يرى جواز قسمة الأموال بزيادة أو نقصان .....
	الجواب على من يحتج بأن استقراء أفعال رسول الله في مغازيه وقسمه .....
٣٦	الغنائم يقتضي ذلك .....
٣٨	الجواب على قول من يقول: نقلت في الغنائم أحوال مختلفة .....
٣٨	الجواب على ما ذكر من أن الشافعي تناقض قوله في المسألة .....
٣٩	توضيح الشبهة في كيفية قسم النبي ﷺ غنائم حنين .....
٤٢	تبيان المراد بعدم إعطاء الأنصار شيئاً من غنائم حنين .....
٤٣	تبيان حال قسم عمر رضي الله عنه بسواد العراق .....



## المحتوى

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق .....	٣
ذكر الغاية من هذه الرسالة .....	٤
ترجمة المؤلف .....	٦
١ - اسمه ونسبه وولادته وصفته .....	٦
٢ - فضله ومنزلته .....	٨
٣ - نشأته وطلبه للعلم .....	٨
٤ - شيوخه .....	١١
٥ - تلاميذه .....	١١
٦ - صلاحه وزهده وورعه .....	١٢
٧ - صدّعه بالحق .....	١٢
٨ - مؤلفاته .....	١٢
( أ ) من مؤلفاته المطبوعة .....	١٣
( ب ) من مؤلفاته المخطوطة .....	١٥
٩ - وفاته .....	١٦
وصف النسخة المخطوطة .....	١٧
نماذج من صور المخطوط .....	١٩



- فصل : إن قيل : ما تقولون في بلد للكفار قصده عسكر المسلمين فهرب  
المقاتلون منه . . . فغنموا ، فهل هذا غنيمة؟ ..... ٥٥
- فصل : إن قيل : ما طريق من صار في يده من الغنيمة بشراء أو استيلاء  
أو هدية ..... ٥٦
- فصل : لو غزت طائفة وغنمت وليس فيهم أمير من جهة السلطان ..... ٥٦
- فصل : لو أعتق بعض الغانمين جارية من الغنيمة من غير قسمة صحيحة ..... ٥٧
- نص السماع والقراءة في لقاء العشر الأواخر (حاشية) ..... ٥٨

